



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# الاقتصاد الريادي وأدوار التنمية المفقودة في العراق .. تقدير موقف

محسن حسن

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2020

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

## الاقتصاد الريادي وأدوار التنمية المفقودة في العراق تقدير موقف

محسن حسن \*

### ملخص

يمثل مجال ريادة الأعمال بوابة مثالية يمكن الدخول من خلالها لتحقيق التنوع المطلوب في المصادر الاقتصادية والموارد المالية للعراق، فهو المجال المناسب لاحتواء الطاقات الشابّة وإخراجها من حالة اليأس الاقتصادي والمعيشي السائد حالياً بين العراقيين، وكي يقف المخطط الاقتصادي العراقي على وضعية هذه البوابة المهيأة والمشرفة أمام المبادرين وملاحمها تناولت هذه الدراسة وضعية الاقتصاد الريادي، بالوصف والتحليل، لمعرفة دوره المبتدئ في التنمية، ومدى مشاركته المتاحة ضمن مسار التحول العراقي المطلوب باتجاه التحرر من أحادية الربيع النفطي، نحو تنويع مصادر الدخل، وشمولية الموارد وتعدد أنماطها المساعدة في تعظيم الناتج القومي، وكذلك لمعرفة ملامح الخريطة الاقتصادية العراقية المثلى من حيث قبول القطاعات المختلفة تطبيقات ريادة الأعمال من عدمه، فضلاً عن تناول نوعية الحلول التي يمكن أن تقدمها المشاريع الريادية لأهم المشكلات المزمنة بالعراق، وعلى رأسها مشكلتنا الفقر والبطالة، وتحديد أي الشرائح الاجتماعية العراقية أولى وأجدي بإنجاح هذا المجال، وهو ما تضعه هذه الدراسة، مجملاً، ضمن أهدافها الأصيلة.

الكلمات الدلالية: (ريادة الأعمال - الربيع النفطي - المشاريع الريادية - المشروعات الصغيرة).

## مقدمة

انطلقت أغلب الاقتصادات العظمى في رحلتها نحو الصعود والنمو، من خلال دعم أنماطها وقطاعاتها الجزئية والصغيرة، ولم تكن الكتل الاقتصادية الكبيرة الصاعدة في عالمنا المعاصر، لتحقيق تلك الطفرات والقفزات الهائلة على مستوى النمو، سوى عن طريق منح الأولوية في الدعم والتطوير واستمرارية الرعاية والمتابعة، للقطاعات الاقتصادية الدنيا التي تمثلها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في مقابل المشروعات الكبيرة والعملاقة<sup>1</sup>؛ حيث تحمل التقييمات الاقتصادية والتنموية لدى خبراء المال والأعمال، إنصافاً كبيراً لدور هذه النوعية من المشروعات في صورتها الريادية، ليس فقط في إنعاش الإنتاج المحلي والقومي، بل وفي تعزيز ودعم المشروعات والخطط الوطنية المستدامة أيضاً؛» حيث تمثل مشاريع ريادة الأعمال، العمود الفقري للاقتصاد الوطني والمحرك الأساسي في تنمية هذا الاقتصاد؛ إذ تعمل على زيادة الناتج وتحسين وضع ميزان المدفوعات وبالتالي توفر الرخاء الاقتصادي<sup>2</sup>.

ويعد مجال (ريادة الأعمال) أحد أهم المجالات المعاصرة والمتخصصة في تبني المشروعات الصغيرة والشركات الناشئة؛ إذ تؤكد مؤشرات المتابعة والإحصاء على المستويين الدولي والإقليمي، تنامي التأثير الإيجابي لهذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بتهيئة البيئات الاقتصادية المحلية، واستنهاضها للإسهام بفاعلية ضمن منظومة الاقتصاد الكلي العام للدول، وذلك عبر توفير ما تملكه هذه النوعية الاقتصادية من قدرة بالغة على تحقيق أدوار ملموسة وفاعلة، يأتي في مقدمتها: خفض تكاليف الإنتاج وتعظيم عوائد القيمة المضافة إلى جانب تكوين وتدريب وإعداد العمالة الماهرة، وحل مشكلتي الفقر والبطالة عبر مكافحة الركود الاقتصادي، وتحريك أسواق العمل؛ وهو ما نراه حاضراً -مثلاً- في البنى الاقتصادية العالمية؛ حيث تساهم المشاريع الصغيرة والناشئة في توفير نسبة عالية من العمالة اليابانية تتجاوز الـ 60%، فضلاً عن توليد وظائف غير مطروقة من قبل داخل مجتمع الأعمال الأمريكي، وعلى مستوى بعض البلدان العربية والخليجية، أصبحت المشاريع الريادية تحتل مساحة كبيرة في الوقت الحاضر، من اهتمام الحكومات، بحيث تحولت تلك المشاريع

1- تُعرف المشروعات الصغيرة بصفة عامة بأنها: منشآت شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالباً، وبمكونات إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة. وعلى وفق التقديرات الاستثمارية، فإن المشروع الصغير يقل حجم استثماره عن مليوني دولار، بينما قد يصل حجم الاستثمار في المشروع المتوسط إلى ستة ملايين دولار (راجع: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&id=50886>، ص 123).

2- انظر: أسار، فخري عبد اللطيف، المشاريع الصغيرة والمتوسطة .. المفهوم... العوقات... المعالجات، منشورات البنك المركزي العراقي، أيار 2018، ص 7، متاح على: <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-153043169326679.pdf> (بتصرف).

إلى قوة اقتصادية ضاربة» تعمل على سد الفجوات والاحتياجات العربية في المجالات الخدمية والإنتاجية، إلى جانب قيامها برسم ملامح وخطط الثورة الصناعية الرابعة، أو ما يمكن تسميته بـ«الانتقال الجيلي»<sup>3</sup>.

وانطلاقاً من حيوية التأثير الإيجابي للاقتصاد الريادي المعاصر، وحاجة العراق الماسة إليه، تبنت هذه الدراسة موضوعها بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع إشارات متضمنة عبر المنهج المقارن، دون التقييد بنطاق زمني محدد، نظراً لحدثة التطبيقات المعاصرة لمجال ريادة الأعمال، ومن ثم كانت هناك أولوية بحثية للتوصيف الراهن والمستمر، بهدف بلورة رؤية تقييمية شاملة لوضعية المشاريع الريادية وحجم تأثيرها في بنية الاقتصاد العراقي، وما يجب أن تكون عليه هذه الوضعية مستقبلاً، جنباً إلى جنب مع الرغبة في تحقيق هدف آخر، هو استثارة هم القرار السيادي العراقي، نحو إدراك المحفزات الاقتصادية والاجتماعية الدافعة إلى اتخاذ قرارات إيجابية وسريعة يكون من شأنها منح الاقتصاد الريادي ما يستحقه من الأولويات في سلم البناء والتطوير الشامل للدولة العراقية، وذلك على وفق النظر إلى جملة الفرضيات:

1. مجال ريادة الأعمال كفيلاً بإحداث حراك اقتصادي إيجابي في الساحة العراقية، وأنه جدير بإحياء موات القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وإعادة تمهيدها إلى الواجهة.
2. المشاريع الريادية لم تلق الاهتمام الكافي على المستوى الرسمي للحكومات العراقية المتتابعة بما في ذلك خطط التطوير الاقتصادي العراقي الراهنة والمعاصرة.
3. الشباب العراقي يمتلك ناصية الانطلاق والتميز في مجال ريادة الأعمال، ولديه تجارب ناجحة وجديرة بالاهتمام المؤسسي وبالتبني الرسمي للدولة، وخاصة في ظل الظروف والأحوال الحالية. وعلى وفق السابق، فقد جاءت مادة هذه الدراسة من خلال مدخل وثلاثة محاور كما يأتي: مدخل: في مميزات الاقتصاد الريادي وأهميته للعراق. المحور الأول: ريادة الأعمال في العراق.. الرؤية والتقييم، والمحور الثاني: مشروعات الريادة المحتملة بالعراق واحتياجات الرّواد، والمحور الثالث: مستقبل ريادة الأعمال العراقية (المحلي/الإقليمي/الدولي).

3- انظر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص تعريفني للدورة التاسعة للمنتدى بالملكة الأردنية، مايو 2017، بدون ترقيم، متاح على:

<http://www3.weforum.org/docs/Media/MENA17/startupsarabic.pdf> (تصرف في بعض النسخ)

## مدخل

### في مميزات الاقتصاد الريادي وأهميته للعراق

كما سبقت الإشارة في المقدمة، تساعد بيئة الأعمال الريادية بنحو إيجابي وعملي، في تهيئة الأجواء المناسبة والمثالية لتحقيق عنصر الدعم والمساندة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم تطوير النشاط المالي والتجاري لتلك القطاعات، عبر تنوع أنماطها الاستثمارية والإنتاجية في صورتها الصغرى والأولية، وصولاً إلى المستويات والأنماط المعقدة والدقيقة، وهو ما يصب في نهاية المطاف ضمن إطار من تقوية البناء العام للاقتصاد القومي، وإنجاح خطط ومشروعات التنمية المستدامة على المدى الطويل؛ حيث تمتلك البيئة الريادية المشار إليها، أدوات إنجاح النهضة الاقتصادية القائمة على عنصر المبادرة الاستثمارية الشجاعة والتنافسية، وذلك من خلال اعتمادها مفهوماً ريادياً أساسه «التفكير الاستراتيجي والحركية المبدعة النامية، وسلوك اتخاذ المخاطرة الذي ينتج في خلق فرص وأعمال جديدة للأفراد والمنظمات أو لهما معاً»<sup>4</sup>.

وعلى وفق هذه النظرة، سنجد أن الاقتصادات الريعية، ومنها الاقتصاد العراقي، تظل هي الأحوج إلى هذه النوعية من الأنماط الريادية لتحسين الخطط والأفكار والمنطلقات التنموية؛ فمن المعروف أن الريعية الاقتصادية كسولة في التماس الأسس والاستراتيجيات الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل وتحقيق بيئة عمل وطنية يستطيع خلالها المنتج الوطني أن يجد دوره التنافسي ضمن الإطار التجاري، محلياً وإقليمياً ودولياً، قياساً بالمنتج الوافد والمستورد، كما يشيع عن الاقتصاد الريعي استحواده على موجهات القرار الاقتصادي وكذلك على كافة أركان البنى والقطاعات الاقتصادية، وهنا تظهر القيمة الكبيرة والشاملة للمشروعات الريادية على المدى الطويل، من حيث قدرتها السلسلة والتلقائية على تحمل عبء الانعقاد المتنامي من أسر هذا الاستحواذ والاحتكار الرسمي المشار إليه للاقتصاد، وكذلك من حيث قيامها بانتشار المنتج الوطني والاقتصاد القومي من الإصابة بأعراض الإغراق السلعي والمرض الهولندي<sup>5</sup>.

4- انظر: إيثار عبد الهادي، و سعدون محمد سلمان، دور زيادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية: تجارب عربية بالتركيز على التجربة العراقية، مجلة الكوث للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد 1، العدد5، ص 315، متاح على:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=70298>، (بتصرف).

5- يعود مصطلح (المرض الهولندي) من الناحية الاقتصادية إلى الفترة من 1900 إلى 1950 في هولندا، ويعبر عن جملة الآثار السلبية التي أصيب بها القطاع الاقتصادي هناك نتيجة سوء استغلال الموارد الطبيعية المكتشفة للنفط والغاز في بحر الشمال، ومن ثم الاعتماد عليهما واستنزافهما في مقابل تقليص الاعتماد على مصادر وقطاعات اقتصادية أخرى.. وقد صار هذا المصطلح يضرب كمثال اقتصادي شهير عند التعرض لتحليل طبائع وملامح الاقتصادات الريعية وما يحيط بها من أعراض الرفاهية المؤقتة والضعف العام، وتجدر الإشارة هنا إلى أن صحيفة Economist البريطانية كانت أول من نشر هذا المصطلح في السادس والعشرين من نوفمبر عام 1977 (يراجع: مجلة اقتصاديات المال والأعمال ص 269 على الرابط:

<http://www.centre-univ-mila.dz/fbej/pdf/4eme-edit/20.pdf> / (بتصرف).

وبالنظر إلى ما حققته وتحققه مشاريع ريادة الأعمال والاقتصاد الريادي من طفرات نوعية في العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة، ولاسيما في مجال محاربة الفقر والبطالة، فإنه يتوجب على الدول ذات الاقتصادات المضطربة أو الريعية، أن تستحضر تلك الطفرات والنائج الريادية للاقتداء بها واستلهامها وفتح المجال لتحقيق نتائج مشابهاة أو قريبة؛ ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال: «شكلت الأعمال الريادية والصغيرة ما نسبته 99.7% من العدد الكلي للشركات، كما أنها توفر ما بين 60 إلى 80% من الفرص الوظيفية الجديدة سنوياً، إلى جانب إسهامها في أكثر من 50% من إجمالي الناتج المحلي (GDP)؛ حيث تمثل 97% من الصادرات الأمريكية، وعلاوة على ذلك، تشكل تلك الأعمال ما نسبته 95% من الإبداعات الكلية، و55% من إبداعات أخرى قوامها 362 صناعة متنوعة»<sup>6</sup>.

وباستحضار أهمية الاقتصاد الريادي بالنسبة للعراق على وجه الخصوص في ضوء الخصائص العامة للمشاريع والمفاهيم الريادية، يمكن رصد جملة من المميزات الريادية المتوافقة مع حاجة المجتمع العراقي اقتصادياً واجتماعياً على النحو الآتي:

- تعد بيئة الاقتصاد الريادي هي الأنسب والأجدي حضوراً من حيث القدرة على مواكبة الرغبة العراقية الملحة في الارتقاء المزدوج بالاقتصاد المالي من جهة، والتنمية البشرية من جهة ثانية؛ إذ إن العراق الآن لا يحتاج إلى تعزيز قدراته المالية والاقتصادية فحسب، وإنما يحتاج أيضاً، إلى تعزيز قدرة الإنسان العراقي على مواجهة التحديات والتعامل معها، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من طريق المنظومة الريادية التي تطبق نهجاً عملياً متوازناً لا يقف عند حدود تحقيق النمو والزيادة في الناتج القومي الإجمالي، وإنما يضيف إلى ذلك استصحاب القوة البشرية ومنحها القدرة على معالجة الموارد وتحويلها إلى سلع وخدمات أساسية تزيد من الدخل الفردي والناتج المحلي؛ مما يعني أن الاقتصاد الريادي يساعد العراق على تحقيق «التنمية الشاملة المتمثلة في الدمج بين عناصر التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية»<sup>7</sup>.

- تستحوذ المفاهيم الريادية على مخزون هائل وثرني من الأنماط والمستويات الإبداعية الخلاقة في كل أشكال العمل البشري والإبداعي، وبما أن العراق في حاجة ماسة إلى طرح الأنماط والنماذج

6- انظر: عبد الفتاح، محمد زين العابدين، الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة السنة التحضيرية، جامعة الملك سعود واتجاهاتهم نحوها: دراسة ميدانية، بدون تاريخ، ص2، ملف متاح على الرابط:

[http://cfy.ksu.edu.sa/male/sites/py.ksu.edu.sa.male/files/images/6\\_0.pdf](http://cfy.ksu.edu.sa/male/sites/py.ksu.edu.sa.male/files/images/6_0.pdf) ، (بتصرف).

7- انظر: إيثار عبد الهادي، و سعدون محمد سلمان، دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية...، مصدر سابق، ص 317 ، 318 (بتصرف يسير)

الفكرية التقليدية جانباً، واستلهم أخرى جديدة ومبتكرة تساعد على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتعمل على استنهاض المستويات الأرقى في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، فإن الفكر الريادي هو الأنسب حالياً لتحقيق ذلك، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الاقتصاديات العربية وعلى رأسها الاقتصاديات الريفية «تتسم بضعف الابتكار، والافتقار إلى الاستثمار المركّز في المعرفة، والذي يعد أحد سمات الاقتصاد التنافسي القائم على الريادة في البحث العلمي، وعلى توطين المعرفة وتوليد شركات ناشئة تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني»<sup>8</sup>.

- تلقت الأهداف والخصائص الثابتة للمنظومة الريادية، مع أهداف العراق المستقبلية المتضمنة بخطط التطوير القومية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، بحيث يمكن الجزم بوجود حالة من التطابق والتوافق التام بين هذه الأهداف؛ فمن جهتها تُسهم منظومة النشاط الريادي في رفع كفاءة التوظيف الفردي والجماعي للموارد، ومن ثم رفع مستوى الإنتاج، وزيادة التشغيل، واكتشاف أسواق غير مطروقة للسلع والمنتجات، جنباً إلى جنب، مع تعزيز الحصول على الثروات عبر إيجادها بصورة تراكمية، وفتح آفاق رغبة لتوظيف القطاعات الشابة ومحاربة البطالة، بالإضافة إلى دقة التوظيف التكنولوجي في رفع مستوى الصناعات الوطنية، وكل ذلك وغيره مما تحقّقه المنظومة الريادية، تحتاجه العراق من جهتها، في المستقبل المنظور، وعلى المديين المتوسط والبعيد<sup>9</sup>.

- يمثل مجال الاقتصاد الريادي فرصة واعدة لاستقطاب الطاقات الشابة واحتوائها داخل منظومة العمل الوطني والقومي العراقي، وتعد المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، وسيلة مؤثرة وناجحة في هذا الإطار، ولاسيما إذا ما قامت المؤسسات الرسمية بدعمها والنهوض بها ضمن خطط استعادة الفاعلية للقطاعات الاقتصادية الضعيفة والمتهالكة؛ فمن المعروف عن المشاريع الريادية أنها «تُحسّن الأوضاع المعيشية وتوفر فرص عمل وتقلل من نسبة الفقر عبر الحد من انتشاره، في ظل تراجع قدرة الحكومات والشركات الكبرى على استيعاب الداخلين الجدد من الشباب إلى أسواق العمل»<sup>10</sup>.

8- انظر: الشتيوي، حسين فرج، دور الحضانات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العربي حول تعزيز دور الحضانات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، بدون تاريخ، ص 2 متاح على: <http://www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/news/oadim/04.pdf>، (بتصرف).

9- انظر: عبد الفتاح، محمد زين العابدين، الوعي بثقافة ريادة الأعمال..، مصدر سابق، ص ص 16 ، 17 (بتصرف).

10- انظر: سمير عبدالله، وآخرين، سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2014، ص ص 14 ، 15، متاح على:

<https://library.palestineconomy.ps/public/files/server/20151002111718-2.pdf>، (بتصرف).



ومما سبق، يتبين أن الاقتصاد الريادي، يمثل قيمة إصلاحية كبيرة للدول الربية، ومنها العراق، وأنه في جوهره التطبيقي والعملي، لا يقف عند الحدود الضيقة للمنظومات الاقتصادية الاعتيادية والتقليدية، وإنما يتجاوزها إلى تقديم أدوار شاملة اجتماعية وفكرية وتنظيمية، ساعد -مجتمعةً- في تحقيق نهوض متزامن لكافة القطاعات والأنشطة الوطنية، ما يؤدي في النهاية إلى تحور اقتصادي مستدام من هيمنة الاقتصاد الربي، ومن احتكار المؤسسات الاقتصادية التقليدية للإدارة والتشغيل والإنتاج.

### المحور الأول

#### ريادة الأعمال في العراق.. الرؤية والتقييم

من واقع المؤشرات الرقمية الخاصة بالترتيب الدولي للعراق ضمن تقارير ممارسة أنشطة الأعمال ودعم الشركات الناشئة، إلى جانب الأوضاع الميدانية والإجراءات العملية المتعلقة بالأنشطة الريادية في البلاد بشكل عام، يتبين لنا جملة من الحقائق والمؤشرات السلبية التي لا تصب في صالح الاقتصاد الريادي للبلاد، بل وتشارك بشكل ملحوظ في تأجيج الوضع الداخلي وتدني الأحوال المعيشية بين الفئات الشابة، وهو ما يمكن رصده من خلال نقاط العرض التالية:

- يحتل العراق إلى جوار سوريا وليبيا واليمن، أدنى مراتب التصنيف الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال قياساً بدول أخرى محيطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وذلك وفقاً لتقرير البنك الدولي 2020؛ فقد شغلت العراق المرتبة 172 عالمياً يليها سوريا 176 ثم ليبيا 186 فاليمن 187، وهذا الترتيب العراقي يؤكد ضعف الجهود العراقية في تنشيط الاقتصاد الريادي بين القطاعات الشابة، وبين العراقيين عموماً، قياساً بدول أخرى مجاورة إقليمياً ومناطقياً من تلك الدول التي حققت طفرات اقتصادية ملحوظة خلال السنوات الماضية عبر الأنشطة الريادية؛ وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة التي تحتل المركز 16 (أعلى مركز في المنطقة المذكورة على وفق التقرير نفسه)، ثم البحرين في المركز 43 يليها المغرب في الترتيب 53، بل إن العراق يظل وفق هذا التصنيف متراجعاً عن تصنيفات أخرى كالمملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة 62 والأردن 75 والكويت 83، وهي الاقتصادات الأكبر إصلاحاً وتطوراً في أنشطة الأعمال، إلى جانب الاقتصاد البحريني<sup>11</sup>.

11- انظر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، صحيفة وقائع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الصادر عن البنك الدولي، ص 1، متاح على: (بتصرف).

- يفقد العراق منذ 2003 وحتى الآن، إلى استنهاض دور القطاع الخاص في إحياء الاقتصاد القومي وتنويع مصادره للدخل، وهو القطاع المعني أساساً بمهمة تهيئة الأجواء المحلية أمام الاقتصادات الريادية الناشئة، للانطلاق والتكوين، وهذا الدور المفتقد للقطاع الخاص سببه الرئيسي هيمنة الحكومات العراقية المتتابة على القرار الاقتصادي في البلاد، الأمر الذي جعل القطاع العام يستحوذ على الاهتمام الأكبر، مقابل إغفال القطاع الخاص وتقليص أدواره الحيوية بين العراقيين، وخاصة ما يتعلق بأدواره الناهضة بالاقتصاد الريادي، لصالح الاقتصاد الريعي والنفطي؛ وبنظرة متأنية، يتأكد لنا تراجع الإسهام الاقتصادي والتشغيلي للقطاع الخاص، قياساً بمثيله لدى القطاع العام، حتى في فترات ارتفاع عدد منشآت الأول؛ فعلى سبيل المثال، رغم بلوغ منشآت القطاع الخاص الصناعية نسبة 80% من مجموع المنشآت في الفترة من 2004 إلى 2008، مقارنة بنسبة 14% - 17% لعدد منشآت القطاع العام نسبة إلى المجموع الكلي، إلا أن النسبة الأكبر والمسجلة للقطاع الخاص، لم تستقطب من المشتغلين العراقيين سوى 10.199% مقابل 88.135% استقطبهم القطاع العام، هذا فضلاً عن أن القيمة السوقية لمبيعات منشآت القطاع الخاص -للمدة المشار إليها- بقيت منخفضة كثيراً عن قيمة مبيعات القطاع العام؛ إذ بلغت الأولى 20.589%، مقابل 75.533% للثانية، وهذه الوضعية الاقتصادية المختلفة، لا تزال قائمة في بنية الاقتصاد العراقي، وهو ما يؤكد مجملاً استمرار حرمان هذا الاقتصاد من المميزات والإسهامات المعاصرة والحديثة للأنشطة الريادية المتطورة<sup>12</sup>

- رغم ما تسجله الأنشطة الريادية من نتائج إيجابية متحققة على أرض الواقع ضمن بيئة الاقتصاد الإقليمي المحيط بالعراق، إلا أن المؤشرات الاقتصادية الأحدث، تؤكد استمرار حالة الغفلة أو التغافل عراقياً تجاه المضي قدماً في تقديم إجراءات إصلاحية في مجال الاقتصاد الريادي ضمن بيئة ممارسة أنشطة الأعمال المحلية على وجه الخصوص؛ إذ حصل العراق على مؤشر قيمته (صفر) نقطة، خلال تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019/2020 الصادر عن البنك الدولي، بخصوص عدد الإصلاحات الحادثة في مجال اهتمام التقرير؛ حيث لم يستهدف العراق مجال ريادة الأعمال بأية خطط تطويرية أو إصلاحية خلال هذه الفترة، في حين توفقت نسبة ودرجة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالعراق عند حدود 44.7 نقطة من أصل 100 نقطة، خلال نفس الفترة، وهي نسبة قليلة قياساً بنسب اقتصادات أكثر تازماً وحصاراً من العراق كالاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة مثلاً، والذي حقق نسبة سهولة ريادية بلغت 59.7 نقطة و 60.0 نقطة خلال 2019 / 2020

12- انظر: إيثار عبد الهادي، وسعدون محمد سلمان، دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية...، مصدر سابق، ص 323، 324 (بتصرف).

على التوالي، واقتصاد لبنان الذي تحسّل على 54.4 و54.3 نقطة خلال الفترة المشار إليها<sup>13</sup>.

- ما تزال الخطوات العملية والميدانية والإجرائية لتنشيط البيئة الريادية وممارسة الأعمال في العراق، تعاني تعقيدات شاملة، تحول دون تحقيق انسيابية مرنة في إطلاق المشاريع الصغيرة والشركات الناشئة، وهو ما يتضح من مؤشرات العراق الخاصة بقياس أنظمة أنشطة الأعمال المصنّح بها من قبل البنك الدولي للعام 2019؛ فمن بين 190 دولة على مستوى العالم، يحتل العراق المرتبة 154 من حيث سهولة بدء النشاط التجاري، ويحتاج الريادي العراقي الناشيء إلى ثمانية إجراءات و26 يوماً لبدء نشاطه التجاري لشركة محلية برأس مال يبلغ 10 أضعاف متوسط دخله القومي، يعمل بها من 10 إلى 50 موظفاً خلال الشهر الأول من التأسيس، وعلى مستوى إجراءات وخطوات تسجيل الملكية يحتل العراق التصنيف 121 عالمياً، بواقع خمسة إجراءات وواحد وخمسين يوماً، بينما يحتل العراق مع الصومال المرتبة 186 من حيث قوة أنظمة التقرير الائتماني وفعالية التدابير الميسرة لعمليات الإقراض<sup>14</sup>، ضمن قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس؛ فقد حصلت كلا الدولتين على مؤشر قيمته (صفر) من أصل 12 نقطة من حيث قوة الحقوق القانونية في هذا الإطار، وكذلك على مؤشر مماثل قيمته (صفر) من أصل 8 نقاط من حيث مدى عمق المعلومات الائتمانية، هذا بالإضافة إلى مؤشرات متدنية أخرى حصل عليها العراق ريادياً، وخاصة على مستوى حماية المستثمرين الأقلية، وتراخيص البناء والحصول على الكهرباء ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار وغيرها<sup>15</sup>.

- يفتقد قطاع الأعمال العراقي إلى خطوات جادة وعميقة نحو تكوين وامتلاك حاضنات الأعمال<sup>16</sup>، وذلك على الرغم من توافر المقومات الجذرية بهذا التكوين من مؤسسات بحثية وعلمية،

13- انظر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، مصدر سابق، ص 4، عن جدول بيانات ترتيب البلدان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بتصرف)

14- تجدر الإشارة هنا إلى أن جملة القيود المفروضة في العراق على سداد القروض، تؤدي إلى حرمان الشركات الناشئة من المميزات التمويلية المحتملة للبنك المركزي العراقي، والتي غالباً ما تكون بأسعار فائدة مدعومة، وهو ما حدث فعلياً عام 2015 عندما أعلن البنك عن مبادرة بقيمة تريليون دينار (840 مليون دولار) لتمويل المشاريع الصغيرة (يراجع:

(<https://www.cbi.iq/documents/Project%20Lease%20Central%20Bank%20of%20Iraq.pdf>)

15- راجع قيم ومؤشرات العراق ضمن قياس أنظمة أنشطة الأعمال وفق آخر دورة لجمع البيانات في مايو 2019، متاح على: <https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploretopics/resolving-insolvency>، (بتصرف).

16- يقصد بحاضنات الأعمال هنا قيام الدولة بإنشاء هيئات رسمية أو أهلية وسيطة تتبنى مساعدة الرياديين الشباب خلال المراحل الانتقالية للمشاريع الناشئة ابتداءً بمرحلة بدء النشاط ومروراً بمرحلة النمو للمنشآت والبنية التحتية للمشاريع وانتهاءً بتحويل المشروع إلى مصدر من مصادر الدخل والإنتاج، وذلك من خلال توفير الخبراء والأدوات والمعلومات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف الاقتصادي الحيوي على المستوى الفردي والمجتمعي (راجع:

(<https://afak.cu-tamanrasset.dz/wp-content/uploads/2018/03/1-1.pdf>، ص19/بتصرف).

وجامعات، ومستشارين اقتصاديين، وملاكات بشرية كفؤة وقادرة على نقل الخبرات لأصحاب المشاريع والراغبين في العمل والنشاط الريادي عبر مراحلها المختلفة، وغياب حاضنات الأعمال هذه، يحرم الاقتصاد العراقي وبيئة الأعمال العراقية من مميزات كثيرة، أهمها ما تقوم به الحاضنات المشار إليها من التشجيع على نمو الاقتصاد الوطني عبر توليد أسواق جديدة ومبتكرة وفقاً للمفهوم الحديث للتسويق، إلى جانب دعم المشاريع الصغيرة التي باتت تمثل خياراً استراتيجياً للمجتمع الدولي ضمن أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، وفوق كل ذلك، يؤدي غياب حاضنات الأعمال إلى تأخير التقدم العراقي في المؤشرات الدولية والإقليمية الخاصة بأنشطة الأعمال والاقتصاد الريادي؛ حيث يُحرم الريادي العراقي من دور هذه الحاضنات في «اختزال وتقليص الإجراءات الحكومية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة الإلكترونية، وكذلك من دورها الاستشاري القائم على تبني خطط مستقبلية؛ لإزالة المعوقات الخارجية والداخلية لاستقرار وديمومة المشروعات الناشئة»<sup>17</sup> وتجدد الإشارة هنا إلى أن تكوين حاضنات الأعمال يستلزم عدة شروط، أهمها: «وعي الرواد بمكاسب هذه الحاضنات، وتقديم دراسة عن المشاريع قبل التنفيذ، إلى جانب توافر العلاقات التعاونية بين الجهات المعنية بالتجديد التكنولوجي، إضافة إلى تفعيل التشريعات والقوانين الخادمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأخيراً اختيار المكان المناسب والقريب من المراكز الجامعية والمعاهد من أجل تطويره»<sup>18</sup>.

- تبقى بيئة الأعمال في العراق - من الناحية الاقتصادية على وجه الخصوص رغم ما تعانيه من ضعف وهشاشة - قاصرة في أغلبها على الرجال دون النساء؛ إذ ما تزال ريادة الأعمال النسائية دون المستوى اللائق بالمرأة العراقية القادرة على دعم اقتصاد بلادها، ووفق التقارير الدولية الصادرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في البلاد، «يوجد العديد من التحديات القانونية والاجتماعية والشخصية والاقتصادية التي تواجه وتميز مشاركة العراقيات في المجال الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال تفضي الافتراضات العامة ضمن قانون الضرائب العراقي وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، إلى تعويق ممارسة المرأة العراقية الكاملة للاختيار والاستقلال الاقتصادي، وذلك من خلال اختزال دورها المجتمعي في مجرد الأمومة وربوبية البيت، ومن ثم حرمانها من الحصول على الموارد المالية والمنافع الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي

17- انظر: الزركوش، علياء حسين خلف، وطلال، محمد ليث، حاضنات الأعمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق، مجلة آفاق علمية، مجلد 9، عدد 2، 2017، ص ص 15، 16، متاح على:

<https://afak.cu-tamanrasset.dz/wp-content/uploads/2018/03/1-1.pdf> ، (بتصرف).

18- المصدر السابق نفسه، ص 14 (بتصرف).

والمعاشات التقاعدية إلخ»<sup>19</sup>. وبصفة عامة تعاني المرأة العراقية الراهنة من النظرة السلبية القاصرة إلى قدراتها ضمن محيطها المجتمعي الرسمي والشعبي، ومن ثم «فإن فرص أغلب العراقيات في الحصول على مشروع ريادي تكاد تكون نادرة إن لم تكن معدومة»<sup>20</sup>.

ووفق المعطيات السابقة، لا يمكن الجزم بإمكانية استنتاج منظور إيجابي راهن لوضعية الاقتصاد الريادي وأنشطة الأعمال بالعراق؛ إذ ما تزال الجهود الرسمية المتعلقة بإقرار وتبني رؤية واضحة؛ علمية وعملية، لدور المشاريع الريادية في الاقتصاد الوطني والقومي، غير ملموسة على أرض الواقع، وهو ما يظهر من التصنيف المتأخر للعراق ضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019/2020 الصادر عن البنك الدولي، والذي يؤكد -تصنيفاً وتفصيلاً- وجود معوقات لوجيستية وتخطيطية وتشريعية قانونية، تحول دون تهيئة البيئة الاقتصادية والميدانية المناسبة لتسريع وتيرة الإسهام الاقتصادي للأنشطة الريادية ضمن بنية الاقتصاد الشاملة للبلاد، وتحول أيضاً دون تحرير الفئات والشرائح العراقية الشابة والمعنية بتحمل عبء إطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عبر الاستسلام للربح النفطي وهيمنة القطاع العام العراقي على مجريات القرار العمالي والتشغيلي بين العراقيين، الأمر الذي هباً بيئة أعمال رسمية متواكدة، مقابل بيئة أعمال جماهيرية أشدّ بطالة.

### المحور الثاني

#### مشروعات الريادة المحتملة بالعراق واحتياجات الرّواد

عند الحديث عن طبيعة المشروعات الريادية المحتملة في بيئة الأعمال العراقية ونوعيتها، يجب استحضار أمرين مهمين: الأول هو ثراء الموارد العراقية الظاهرة والباطنة، وتنوعها الأكثر ثراءً من حيث الأنماط والطبائع والقابلية للتوظيف والاستغلال. والثاني هو تميز أنشطة الأعمال القائمة على مفاهيم الاقتصاد الريادي بخاصية القدرة على المخاطرة المحسوبة والوازنة reasonable risk، من أجل ابتكار مشاريع جديدة وإنجاح هذه المشاريع وإكسابها صفة الاستدامة والفاعلية من الناحية الاقتصادية والإنتاجية.

19- انظر: التمكين الاقتصادي للمرأة .. دمج المرأة في الاقتصاد العراقي، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، 2011، ص4، متاح على:

https://www.undp.org/content/dam/iraq/docs/IQ%20Women%20EE%20-%20Arabic.pdf (بتصرف).

20- انظر: سهاد عادل جاسم، تشخيص واقع الأنماط الريادية عند المرأة بالجامعة المستنصرية وعلاقتها ببعض الخصائص الشخصية، بحث استكشافي ميداني، 2015، ص 4، دراسة متاحة على:

https://portal.arid.my/Publications/d1cdb108-d53a-46.doc (بتصرف يسير).

وبالنظر إلى هذين الأمرين مجتمعين، يتبين مدى ما يمثل الاقتصاد الريادي من أهمية بالغة كوسيلة مثالية من وسائل استخراج ثروات وموارد العراق، وأكثرها كامنة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يتبين لنا أيضاً أن كافة القطاعات التي يمكن إكسابها بعداً اقتصادياً أو مالياً أو استثمارياً في العراق، بإمكانها أن تكون هدفاً أصيلاً من أهداف المشاريع والأنشطة الريادية، وعلى وفق هذه الرؤية يمكن التأكيد هنا على أن الاقتصاد الريادي يمكنه استيعاب كافة القطاعات العراقية، بما فيها القطاعات الخدمية؛ وبالتالي فمن الممكن -إذا توافرت الإرادة الرسمية الصادقة- أن يتم توظيف الاقتصاد الريادي في إحياء شبكة الاقتصادات الجزئية والنمطية والتنوعية ضمن بنية الاقتصاد الكلي الشامل للعراق، ما يمكن أن يمثل طفرة نوعية ناقله للعراقيين من هيمنة المصدر النفطي، إلى براح التنوع الاقتصادي في مصادر العمل والدخل لكل الفئات والشرائح القادرة على دعم الاقتصاد الفردي الخاص، والقومي العام، عبر مشروع ريادي.

وبعيداً عن التصور الإجمالي السابق لنوعية المشاريع الريادية المحتملة في العراق، يمكن الجزم بوجود فرص واعدة للرياديين العراقيين في عدة قطاعات حيوية تحمل أماناً مؤثرة، حالاً ومستقبلاً، من الناحية الاقتصادية والمالية والتجارية، وذلك على النحو الآتي:

← يستحوذ القطاع الزراعي العراقي الذي يقطن منه حوالي 30% من سكان الريف، ويعمل به ما يقرب من 20% من القوى العاملة، ويوفر أغلب المواد الأولية ذات الأصل النباتي والحيواني للصناعات العراقية، على إمكانيات ثرية محتملة وكامنة لمشاريع الاقتصاد الريادي التي تحتاج إليها البلاد لمواجهة الزيادة المتنامية لاستهلاك الغذاء بفعل تزايد عدد السكان، وهو ما يمكن أن يُتصور معه مشاركة المشاريع الريادية في «تعزيز الميزة التنافسية بين المنظمات العاملة في القطاع الزراعي، ومواكبة التطور المتنامي في العلوم الزراعية، وتغيير الطرق التقليدية في الزراعة، الأمر الذي يستوجب تهيئة الفرص اللازمة لجميع منتسبي القطاع الزراعي العام والخاص لتطوير إمكانياتهم العلمية والإدارية، من خلال الاهتمام بالريادة والرياديين وإطلاق العنان لإبداعاتهم»<sup>21</sup>.

21- انظر: الدوري، جمال أحمد، أثر خصائص الريادي في إدارة الأزمة الزراعية في العراق، منشورات المنتدى العراقي للنخب والكفاءات، 2019، متاح على: (بصرف)

<https://iraqi-forum2014.com/%d8%a7%d8%ab%d8%b1-%d8%ae%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d8%b5-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%8a%d8%a7%d8%af%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d8%af%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%-/a7%d9%84%d8%a7%d8%b2%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b2%d8%b1>

← من جهته، يشير القطاع التقني والتكنولوجي، بجاهزيته وقابليته الواسعة لاستيعاب العديد من المشاريع الريادية في الداخل العراقي المحلي، خاصة مع حاجة العراق الماسة إلى تطوير البنية التحتية على أساس من المفاهيم الريادية الهادفة إلى تقديم صيغ وآليات وبرامج تقنية وتكنولوجية جديدة يمكن تطبيقها ضمن منظومة القطاع الاقتصادي، وتساعد على تمكين الجهات الرسمية من تطوير تطبيقات الحوكمة الإدارية والمالية بشكل أكثر جدوى وحرفية من حيث التشغيل والإدارة الإلكترونية، ومن جهة أخرى، فإن فتح الباب للمشاريع الريادية في المجال التقني والتكنولوجي «يعمل على تطوير القطاع الخدمي، وتسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة»<sup>22</sup>.

← وعلى مستوى القطاع الصناعي في العراق، ما تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى توسيع رقعتها الرأسية والأفقية، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار ما أدت إليه الظروف الأمنية جنباً إلى جنب مع تداعيات الإغراق التجاري والسلمي، من تراجع وانخفاض أعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة بعد العام 2003<sup>23</sup>، مما يعني أن تطبيقات هذا القطاع حُبلت بالعديد من الفرص الريادية المهيأة والجاهزة للشروع والتبني، وهي الفرص التي إن تم إتاحتها للفئات الشابة والرياديين، عبر حاضنات أعمال جادة وقوية، فإنها ستقوم «بتحويل الحرف والمهن العراقية البسيطة إلى مقدمات للصناعة الحديثة، عبر الابتكار الريادي القادر على إرجاع المشروعات الصغيرة إلى مكانها الحقيقي في استمرارية التغيير الإيجابي وتطوير وسائل الإنتاج»<sup>24</sup>.

← يعد قطاع التنمية البشرية هو الآخر، أحد أهم القطاعات الحيوية في العراق، من حيث قابليته استيعاب العديد من أنماط المشاريع الريادية ذات المردود الإيجابي الشامل على كل المستويات؛ وخاصة على مستوى التأهيل المالي والتجاري والاستثماري القائم على تعزيز روح المبادرة لدى الفئات الشابة؛ حيث تتعاظم وتنوع الأدوار الريادية المتاحة في هذا الإطار، بالنظر إلى كون العراق «هو أحد أكبر البلدان شباباً في العالم؛ إذ إن 50% من سكانه دون سن الـ 19، وحوالي الثلث ما بين 25 و 29 عاماً، ومع حلول العام 2040 يُتوقع أن يصل عدد الشباب العراقي إلى 17.6

22- انظر: أسار فخري عبد اللطيف، فرص إقامة حاضنات الأعمال كوسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق، منشورات البنك المركزي العراقي، أيلول 2016، ص 8، متاح على: (بتصرف)

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232104431914.pdf>

23- انظر: الناصح، أحمد كامل حسين، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2008، ص 181، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25992>. (بتصرف).

24- انظر: أسار فخري عبد اللطيف، فرص إقامة حاضنات الأعمال...، مصدر سابق، ص 16 (بتصرف).

مليون نسمة (أي 27.1 % من السكان)، ما يعني ارتفاع عدد الشباب العراقي وفقاً للمعايير الإقليمية، خاصة في ظل وجود 60 % من سكانه دون سن الـ 25 من العمر مقارنة مع 54 % في دول عربية أخرى، و48 % في البلدان النامية<sup>25</sup>، وتحمل مفاهيم الاقتصاد الريادي ضمن هذا الإطار أهمية تنموية قصوى بالنسبة للعراق وللعراقيين؛ إذ ستكون مشاريع الريادة الهادفة إلى تنمية وتطوير واستثمار الفئات الشابة في الداخل العراقي، بوابة مثالية للنهضة الشاملة النابعة من البيئة العراقية، والموجهة إليها، ولنا هنا أن نتصور كيفية مساهمة الأنشطة الريادية في الحد من مشكلة البطالة -على سبيل المثال- والتي «تقدر نسبتها بـ 34.6 % (57.7 % لدى الإناث و30.8 % لدى الذكور) وفق تقديرات البنك الدولي 2016 / 2015»<sup>26</sup>، وكذلك الحال بالنسبة للحد من مشكلة الأمية وشبه الأمية التي تبلغ نسبتها حوالي 33.4 % بين الفئات الشابة العراقية من الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً على وفق التقديرات ذاتها<sup>27</sup>.

وإجمالاً، سنجد أن أغلب القطاعات الحيوية في العراق، يخضع إلى قدرة المشاريع والأنشطة الريادية على التوظيف والاستغلال والمباشرة، وبشكل غير تقليدي، وعلى وجه الخصوص، تلك القطاعات التي تصلح مفرداتها الجزئية إلى تطبيق الأنماط والأنواع التالية من المشاريع الريادية<sup>28</sup>:

1) مشاريع البيع بالمفرد Retail: والتي تقوم على أساس عرض وبيع البضائع لأفراد المجتمع المحلي، بعد شرائها وتخزينها، بهدف المكسب والربح.

2) مشاريع البيع بالجملة Wholesale: وهي تقوم على أساس إمداد باعة المفرد (المحلات التجارية) بكميات محددة من البضائع، من جملة بضائع يتم شرائها وتخزينها سابقاً في مستودعات مناسبة .

3) مشاريع توفير الخدمات Service Providing: وهي جملة المشاريع القائمة على أساس

25- راجع وثيقة معلومات المشروع الخاص بتعزيز إدماج الشباب العراقيين المتضررين من الصراعات، الصادرة عن البنك الدولي، تقرير رقم PIDC88654، ص 2، متاح على: (بتصرف يسير).

<http://documents.worldbank.org/curated/en/240681489688040838/PIDC88654-PID-ARABIC-Concept-PUBLIC.docx>

26- المصدر السابق نفسه، نفس الصفحة (بتصرف يسير).

27- المصدر السابق نفسه، نفس الصفحة (بتصرف يسير).

28- عن وثيقة برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات .. النهوض بالقطاع الخاص في العراق، ورشة كيف تبدأ مشروعك، اليوم الأول، منشورات مركز تنمية القطاع الخاص بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص 31، متاح على: (بتصرف).  
[http://www.psd-iraq.org/sites/default/files/How\\_to\\_Start\\_a\\_Business\\_IYI\\_Dec\\_2010.pdf](http://www.psd-iraq.org/sites/default/files/How_to_Start_a_Business_IYI_Dec_2010.pdf)



توفير خدمات جماهيرية عامة أو خاصة كصالونات الحلاقة والمطاعم وخدمات التصليح، والخدمات التخصصية القانونية والمحاسبية وعيادات الأطباء وغيرها.

(4) المشاريع الزراعية Agriculture: والمتمثلة في بيع مخرجات الإنتاج الزراعي من المحاصيل والخضروات والفواكه والمكسرات بعد زراعتها، إلى شركات توزيع الجملة والمحلات التجارية ومحلات البقالة.

(5) مشاريع الإنشاءات Construction: وهي مشاريع التشييد والبناء للمنازل والطرق والجسور والمباني وغيرها، سواء للشركات الخاصة أو للجهات الحكومية.

(6) مشاريع التصنيع Manufacturing: وهي جملة المشاريع الريادية القائمة على أساس التصنيع الحرفي والمهني كتحويل المواد الأولية كالخشب أو القماش إلى بضائع تخدم حاجة السوق، بحيث يمكن للمصنع أن يباشر بنفسه بيع ما قام بتصنيعه للجماهير أو للتجار من باعة الجملة أو المفرد.

وبما أن القطاعات العراقية كافة مهياة لقبول إسهامات أنشطة الأعمال والاقتصاد الريادي، وفق ما تمت الإشارة إليه منذ قليل، فإنه يتوجب هنا طرح تساؤل أساسي يحتاج إلى إجابة: ماذا يحتاج رواد الأعمال العراقيون في المرحلة الراهنة للبدء في إطلاق مشاريعهم وتطوير اقتصاد بلدهم؟ وللدرد على هكذا تساؤل، ينبغي الاعتراف أولاً بوجود صعوبات جمّة في طريق الريادي العراقي، تحتاج إلى حلول جادة وسريعة، لعل أهمها على الإطلاق، هو ضعف التمويل، وانعدام ثقة المؤسسات الحكومية، وخاصة المؤسسات المصرفية، في الضمانات الائتمانية للرياديين كأفراد، ثم هناك التعقيدات الإدارية والقانونية والتشريعية التي تواجه الرغبة في إنشاء وإطلاق المشاريع الصغيرة، إلى غير ذلك؛ مما أشرنا إليه سابقاً عند الحديث عن وضعية ريادة الأعمال في العراق، من وجود معوقات، يمكن أن تفضي طبيعة تعقيداتها - لدى كثيرين - إلى الانصراف عن طموحات الأنشطة الريادية، وكذلك إلى وأد الرغبة الرسمية في تطوير بيئة الأعمال العراقية ضمن الواقع المنظور، ولكن في حقيقة الأمر، أنه في ضوء الإقرار السابق بوجود معوقات متشابكة أمام الريادي العراقي، وكذلك أمام المخطط العراقي الراغب في تطوير بيئة الأعمال في البلاد، لا يجب أبداً الاستسلام لطغيان هذه التعقيدات على المشهد الريادي بين فئات الشباب العراقي، بل يجب أخذ المبادرة الرسمية من قبل الدولة العراقية، في اتجاه حلحلة هذا المشهد السلبي، ومحاولة تحريك المياه الراكدة خلاله، وصولاً إلى تحقيق إصلاحات مناسبة ووسطية وغير مكلفة، يمكنها وضع أرضية مشتركة للتعاون بين المؤسسات

الرسمية العراقية من جهة، ومبدعي ريادة الأعمال وناشطهم من جهة ثانية، وهو ما ترى هذه الدراسة أنه يمكن تحقيقه من خلال إجراء واحد فقط، هو استلهاً واقتباس الإصلاحات الأحدث في المجال الريادي، والتي شهدها المحيط الإقليمي والخليجي في الآونة الأخيرة، وتمت الإشارة إليها في تقرير أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي 2019/2020، ومن بينها ما يأتي<sup>29</sup>:

- تيسير إجراءات بدء النشاط التجاري ومثاله الإيجابي ما قامت به المملكة العربية السعودية من إنشاء نظام النافذة الموحدة التي دجت عدة إجراءات قبل التسجيل وبعده، إلى جانب قيامها بتمكن المرأة اقتصادياً، ومن ذلك إلغاء شرط أن تقدم المرأة المتزوجة وثائق إضافية عند التقدم بطلب للحصول على بطاقة هوية وطنية.
- تسريع وتيرة التوثيق والنفاد فيما يتعلق بالعقود التجارية عبر المؤسسة القانونية والتشريعية، وهو ما قامت به البحرين من خلال إنشاء محكمة تجارية متخصصة تعتمد معايير ضابطة لإنفاذ العقود، وتسمح بالخدمات الإلكترونية للاستدعاء، إلى جانب البت السريع في قضايا الإشكالات التجارية عبر جلسات قضائية مكثفة، مع تعزيز حصول أصحاب الأعمال على الائتمان من خلال عدة إجراءات، منها: إبرام قانون موسّع للمعاملات المضمونة، وصفّ الديون ونطاق الأصول القابلة للاستعمال كضمان، جنباً إلى جنب، مع تعديل قانون الإعسار.
- تحسين إيجابية التعامل المصرفي مع رواد الأعمال، وخاصة فيما يتعلق بمشكلات التمويل والضمانات الائتمانية، وهو ما فعلته المملكة الأردنية، من خلال تسهيل إمكانية الحصول على البيانات والتفاصيل الائتمانية عبر إقرار مجموعة من الدرجات الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية وكذلك المقترضين.
- ترقية التعاملات الحدودية ذات الأبعاد التجارية والاستثمارية من حيث عدد الإجراءات وسرعة الإنجاز، وهو ما قامت به المملكة المغربية مؤخراً؛ حيث أدخلت خدمات الدفع الإلكتروني عبر المنافذ والموانئ الحدودية، وقلصت خطوات التخليص الجمركي اللاورقي، إلى جانب تمديد ساعات العمل بتلك المناطق الحدودية الحيوية، ما أدى إلى زيادة سرعة التجارة الحدودية، وتوفير حالة استقطاب ريادي أساسها الترحيب بالخبرات والفرص التجارية المحلية والوافدة.

وخلاصة القول في هذا السياق أن فرص أنشطة الأعمال في قطاعات الاقتصاد العراقي، ثرية ومتنوعة إذا ما أتيح لها الدعم الرسمي الكافي من الجهات والمؤسسات الرسمية للدولة، وهو الدعم

29 - انظر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، (صحيفة وقائع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، مصدر سابق، ص 2 (بتصرف).

الذي لا يحتاج إلا إلى الاقتداء بتجارب الإصلاح المتنامية والحاضرة في المحيط الإقليمي والخليجي، إلى جانب استحضار التجارب الدولية الرائدة في مجال الإصلاح الريادي ودعم الفئات الشابة الطامحة إلى خوض التجارب الاقتصادية والمالية والاستثمارية في ثوبها المعاصر.

### المحور الثالث

#### مستقبل ريادة الأعمال العراقية (المحلي/الإقليمي/الدولي)

بشأن مستقبل الأنشطة الريادية والأعمال بالعراق على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، يجب توقع الإيجابية المستقبلية دوماً؛ فالعراق منذ عام 2003 وحتى اللحظة، يمر بحالة محاض شاملة لا تزال ملامحها المستقبلية في طي الغيب المنتظر، لكن الراجح والأكيد، هو قدرة العراقيين التاريخية والممتدة، على اقتناص الفرص المتاحة، والاستفادة من المحن والأزمات، ومن ثم تحويلها إلى منح ونهضات وثابة في اتجاه الإصلاح وتعديل المسار، وهذا لا ينطبق على مجال الأعمال فقط، وإنما يشمل كافة المجالات بلا استثناء.

وبما أننا نتحدث عن ريادة الأعمال، فإن هناك مؤشرات واضحة وجلية، تدعم وتؤكد التوقعات الإيجابية المستقبلية على كل المستويات في هذا الإطار، وتتلخص في الآتي:

❖ يمتلك العراق ضمن مجموعة قليلة من الدول العربية، ميزة الاستحواذ المتنامي على عدد كبير من الجامعات الحكومية والخاصة التي توجد بها كليات تجارة أو إدارة أعمال، وتصلح لتوظيفها واستغلالها كحاضنات أعمال مستقبلية، وعلى سبيل المثال، زاد عدد هذه الجامعات الحكومية من 14 جامعة حكومية وجامعة واحدة خاصة عام 2003، إلى 23 جامعة حكومية واثنين من الجامعات الخاصة عام 2013، والزيادة قابلة للاستمرار<sup>30</sup>.

❖ تشهد الساحة العراقية ظهوراً متنامياً لتطبيقات ريادة الأعمال الرقمية، وهذه التطبيقات يُتوقع لها أن تستمر في التنامي والظهور تبعاً بفعل الإقبال الجماهيري العراقي على اقتناء التطبيقات والهواتف الذكية من جهة، وتطور خدمات الإنترنت العراقية من جهة ثانية، وهو ما سيدفع باتجاه توليد تطبيقات ريادية ميدانية على أرض الواقع ستتحول مع الوقت إلى مشاريع وأنشطة أعمال

30 - انظر: زيدان، عمرو وعلاء الدين، دراسة ممتدة لمقررات وبرامج تعليم ريادة الأعمال في الخطط الدراسية لإدارة الأعمال في المنطقة العربية (2003.2013)، المجلة العربية للإدارة، مصر، مجلد34، العدد2، ديسمبر/كانون أول 2014، جدول رقم(2)، ص246، متاح على:

https://aja.journals.ekb.eg/article\_19517\_159398aacc107fee0ac333918c7547e2.pdf، (بتصرف)

مؤثرة في بنية الاقتصاد العراقي<sup>31</sup>.

❖ تتسم جهود الفئات الريادية الشابة في العراق، رغم المعوقات، بالاستمرارية والتواصل، من أجل إثبات الجدارة والقدرة على خوض التحديات الاقتصادية، وإنجاح المشروع تلو الآخر، وبعض هذه الجهود تخطى حاجز المحلية والإقليمية، إلى حيز الارتباط المباشر بالمؤسسات والهيئات الريادية العالمية، ومن ذلك على سبيل المثال جهود شركة ريتس RITS العراقية الريادية، والتي قامت «بتأسيس حاضنة الأعمال العراقية الأولى مخصصة لخريجي جامعة كلية المنصور، إلى جانب تأسيس أول تجمع للمشاركة الجماعية في العراق Crowd sourcing، يجمع الرياديين العراقيين بكل المهنيين وأصحاب الخبرات ورجال الأعمال من جميع أنحاء العالم، ولاسيما من عراقي المهجر، إضافة لإنشاء فريق من المبرمجين عن بعد Offshore يقدم خدمات برمجة متقدمة من خلال عقود خدمة مع كبرى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية»<sup>32</sup>.

❖ أصبحت القيادات النسائية في العراق، تتطلع بشغف إلى احتلال منصات الترويج في الأعمال والأنشطة الريادية<sup>33</sup>، وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة التي تواجهها المرأة العراقية في الحصول على حقوقها قياساً بالرجل، وخاصة في مجال المال والأعمال، إلا أن السنوات الأخيرة، شهدت ظهور مؤسسات نسائية خاصة ذات صبغة أقرب إلى الرسمية، وهي مؤسسات انطلقت عبر وسائل التواصل الاجتماعي والسوشيال ميديا، وأصبح لها تأثير ملحوظ في التوجهات الاقتصادية المعاصرة والراهنه للعراق، ومن أمثال هذه المؤسسات، المجلس العراقي لسيدات الأعمال، ومؤسسة سيدات أعمال العراق لتمكين المرأة، وجمعية سيدات الأعمال العراقية للتطوير الاقتصادي، ورابطة المرأة العراقية، وغير ذلك من هيئات نسائية، هذا بالإضافة إلى سعي رائدات الأعمال العراقيات

31- لمزيد من التفاصيل حول هذه التطبيقات الريادية، يرجى مراجعة تقرير منصّة (ومضة) الريادية الإماراتية، بتاريخ 21 يونيو 2017، تحت عنوان: ما هو واقع ريادة الأعمال في العراق، من تحرير(مروان جبار)، متاح على: <https://www.wamda.com/>، مع البحث بالعنوان المذكور(بتصرف)

32- راجع الرابط: <https://www.iraq-businessnews.com/wp-content/uploads/2017/03/Iraqi-Entrepreneurship-Centre.pdf>، ص 4 (بتصرف يسير)، وللمزيد حول جهود وطموحات هذه الشركة تراجع باقي صفحات الرابط ذاته.

33- يرجى مراجعة هذا النموذج الريادي للمرأة العراقية في مجال الصواريخ الفضائية من خلال الرابط التالي على اليوتيوب: <https://www.youtube.com/watch?v=7rM-nPGVADU>، وأيضاً مراجعة هذا النموذج الريادي للمرأة العراقية في إدارة الشركات الكبرى المحلية والعالمية من خلال الرابط التالي لـ <https://middle-east-online.com/%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%>

ومعهن نائبات ووزيرات في البرلمان العراقي، إلى استحداث (صندوق تنموي) لسيدات الأعمال العراقيات، وإطلاق (سوق عربية نسوية) لتسويق المنتجات النسوية العراقية مشاركة مع باقي المنتجات النسوية في دول المنطقة العربية، وهو مجملًا ما يعني وجود حراك ريادي نسوي سيكون له مردوده الإيجابي على النواحي الاقتصادية للمرأة العراقية والاقتصاد العراقي على السواء، ولاسيما «أن نسبة كبيرة من الشركات متعددة الاختصاصات تدار الآن من قبل سيدات أعمال عراقيات»<sup>34</sup>.

❖ تؤكد مؤشرات التطوير المصرفي والائتماني بالعراق، وجود بصيص أمل لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في الحصول على تسهيلات وقروض بنكية تدعم هذه المشاريع، وتسهّل إجراءات إطلاقها وتمويلها، دون الوقوع في إشكاليات وقيود إقراضية سابقة، وهو ما يتضح من إحدى مبادرات البنك المركزي العراقي التمويلية، والتي تجاوزت حاجز الـ 70 مليار دينار عراقي منذ عام 2015 وحتى نهايات 2018، واستفادت قطاعات الأعمال كثيراً منها - رغم بعض المنغصات القليلة - فكانت نسبة القطاع التجاري من هذه القروض 59 %، مقابل 25 % للخدمات، و12 % للقطاع الصناعي، و4 % لقطاع الزراعة، كما أن مبادرة التمويل هذه شارك خلالها 33 مصرفاً أهلياً ومصرف آخر حكومي، وتراوحت مبالغ الإقراض ما بين خمسة ملايين دينار إلى 50 مليون دينار قد تزيد إلى 100 مليون بعد موافقة البنك المركزي، وبفوائد مدعومة وإجراءات مبسورة، ما يعني أن الحاجة إلى دعم قطاع الأعمال والمشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، أصبح ماثلاً بقوة في الذهنية الرسمية للعراق، وخاصة خلال السنوات الأخيرة، رغم ضعف المردود والتأثير<sup>35</sup>.

وبصفة عامة، تتوقع هذه الدراسة، أن يجد العراق نفسه خلال المستقبل المنظور والممتد، محاصراً بحالة الحضور الطاغية والمتنامية لاقتصاديات ريادة الأعمال، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، وهو ما سيدفع حتماً باتجاه تبني الجهات المعنية بالعراق، إجراءات أكثر فاعلية وأكثر مرونة، لتحقيق التنافسية المطلوبة للمشروعات الريادية المحلية؛ القائمة منها والمحتملة، قياساً بنظيراتها في بيئات الأعمال المتطورة ضمن المستويين المشار إليهما؛ بالمنطقة العربية حالياً» تعيش فورة للشركات الناشئة، وتشهد نمواً قوياً ومطرداً في الاستثمارات الريادية منذ عام 2014،

34- راجع: <http://www.narjesmag.com/news.php?action=view&id=1898>، (بتصرف يسير)

35- راجع البنك المركزي العراقي على الرابط: <https://cbi.iq/news/view/968>، (بتصرف)، ولتفاصيل أكثر عن هذه المبادرة يمكن مراجعة الرابط التالي: <https://www.cbi.iq/documents/Project%20Lease%20Central%20Bank%20of%20Iraq.pdf>.

وهذا النمو يتوازي مع ارتفاع التمويل الذي بلغ 893 مليون دولار عام 2018، بحسب تقرير ماغنيت MAGNiTT (الاستثمار المخاطر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2018)، وخلال 2017 بلغ عدد الشركات الناشئة 1324 شركة بزيادة ثلاثة أضعاف عن خمس سنوات سابقة على هذه السنة، كما سجلت صفقات الاستثمار خلال العام ذاته، رقماً قياسياً بلغ 366 مليون دولار، بمعدل 1.9 مليون دولار للصفقة الواحدة، في حين شهدت بيئات الأعمال الحاضنة مؤخراً، ديناميكيات استثمار جديدة، يجب على العراق التنبه إليها؛ حيث جاءت التكنولوجيا المالية في الصدارة بنسبة 18% من مجموع الصفقات، تبعثها التجارة الإلكترونية بنسبة 11%، وإجمالاً، شهدت المنطقة نمواً سنوياً مجموراً في الاستثمارات والصفقات الريادية نسبتته 90% خلال الخمس سنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بوتيرة قوية مستقبلاً، ما سيضع دول المنطقة العربية - ومنها العراق بالتأكيد - في مقدمة المناطق الجاذبة لريادة الأعمال»<sup>36</sup>.

### استنتاجات الدراسة

- الفجوة السلبية بين العراق ومحيطه الدولي والإقليمي في مجال أنشطة المال و الأعمال والبيئة الريادية المشجعة على تكوين ودعم واعتماد الشركات الناشئة، في اتساع كبير، ولأسباب متعددة، أهمها ضعف التمويل، وهيمنة القطاع العام، وإهمال الريادة النسائية، وعدم الاستفادة من الخبرات المحيطة، وقبل ذلك، تجميد خطط الإصلاح الريادي وأنشطة الأعمال ضمن سلم أولويات الحكومة العراقية.
- مفردات الاقتصاد الريادي وتطبيقاته المعاصرة، وسيلة إنقاذ مثالية من عيوب الاقتصاد الريعي المهيمن على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في العراق، وهي إحدى ركائز التحول إلى اقتصاد السوق، والتحرر من الركود المالي والتجاري والاستثماري، وإهمال هذه المفردات يعد تكريساً للتراجع العراقي ضمن منظومة أنشطة الأعمال الدولية والإقليمية، وتجميداً للاقتصاديات الجزئية المحلية القادرة على إحياء موات المنتج الوطني، كما يعد هذا الإهمال تعزيزاً لأدوار التنمية المفقودة في البلاد منذ سنوات.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن تطبيقاتها الريادية المعاصرة، يؤصل لاستقرار المجتمع

36- راجع تقرير منتدى MIT لريادة الأعمال في العالم العربي المعنون: (12 عاماً من مسابقة منتدى MIT للشركات العربية الناشئة: إطلاق مؤشر نضوج ريادة الأعمال)، 2017، ص 7، متاح على:

(بتصرف) <https://www.mitefarab.org/report/mitef-pan-arab-impact-report-ar.pdf>

العراقي ممثلاً في فئاته الشابة الغالبة على المكون السكاني، وذلك بفعل قدرة المفاهيم الريادية عبر تلك التطبيقات والصور، على تقليص نسبة الفقر والبطالة بين العراقيين عموماً، وضمن شرائح تلك الفئات على وجه الخصوص.

- التطبيقات العملية المعتمدة من قبل مفاهيم الاقتصاد الريادي، متوافقة مع حاجة العراق إلى الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، كما أنها تستوعب كافة الأنماط والشرائح المهنية والاقتصادية في البلاد، ولها أهمية قصوى في المجال الزراعي والأمن الغذائي، إلى جانب أهمية مماثلة في الجوانب التقنية والصناعية والتنمية البشرية.

### التوصيات الحثامية

- الإسراع في تكوين المزيد من حاضنات الأعمال الأهلية والحكومية في عموم المحافظات العراقية، وتنشيط الحاضنات القائمة بالفعل، مع الحذر من تحول هذه الحاضنات إلى مجرد هيئات شكلية دون عمل ونتاج حقيقي.
- الانخراط العراقي الفوري في منظومات أنشطة الأعمال الدولية والإقليمية، مع منح أولوية للأخيرة باعتبارها الأقرب تأثيراً، والأنسب تطبيقاً من حيث تشابه البيئة المحيطة وتماثل أو تقارب الأهداف الاقتصادية والإصلاحية.
- الاستمرار في تبني واحتضان الفعاليات ذات الصبغة الريادية والابتكارية والتقنية، كما حدث مؤخراً من استضافة بعض المحافظات العراقية ما يعرف بـ(هاكثون الابتكار العراقي)37، وكذلك فتح مجال الرعاية الريادية المتخصصة أمام المؤسسات المعنية و القدرة على إحداث الفارق في بيئة الأعمال العراقية ودعم هذه المؤسسات من خلال الحاضنات الريادية، مع الحفاظ على استقلاليتها الأهلية والخاصة بعيداً عن فرض الهيمنة الرسمية عليها.

37- هو إحدى المسابقات والتحديات التقنية الهادفة إلى تحفيز الفئات الشابة وتشجيعهم على إيجاد مجموعة من الحلول التقنية غير التقليدية لكافة المشكلات البيئية والاجتماعية للمدن المتبارية، وقد استضافته خمس محافظات عراقية هي (بغداد، البصرة، الموصل، السليمانية، أربيل) في الفترة من 27-26 أبريل 2019، تحت إشراف ورعاية التحالف العراقي للتكنولوجيا وزيادة الأعمال(ITEA)، وكان له مردود إيجابي كبير بين ما يزيد على 500 من الفئات الشابة العراقية، كما كان له دور كبير في إيجاد حلول مبتكرة في مجالات إعادة التدوير ودعم الحركة المرورية وتطوير الآثار وغيرها راجع:

[https://aitnews.com/2019/07/20/%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%8\(5%D8%A7%D9%84-](https://aitnews.com/2019/07/20/%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%8(5%D8%A7%D9%84-)

## قائمة المصادر

1. أسار، فخري عبد اللطيف، المشاريع الصغيرة والمتوسطة .. المفهوم... المعوقات...  
المعالجات، منشورات البنك المركزي العراقي، آيار 2018:

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-153043169326679.pdf>

2. أسار فخري عبد اللطيف، فرص إقامة حاضنات الأعمال كوسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق، منشورات البنك المركزي العراقي، أيلول 2016:

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232104431914.pdf>

3. البنك المركزي العراقي:

<https://cbi.iq/news/view/968>،: <https://www.cbi.iq/documents/Project%20Lease%20Central%20Bank%20of%20Iraq.pdf>

4. التمكين الاقتصادي للمرأة .. دمج المرأة في الاقتصاد العراقي، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، 2011:

<https://www.undp.org/content/dam/iraq/docs/IQ%20Women%20EE%20-%20Arabic.pdf>

5. الدوري، جمال أحمد، أثر خصائص الريادي في إدارة الأزمة الزراعية في العراق، منشورات المنتدى العراقي للنخب والكفاءات، 2019:

<https://iraqi-forum2014.com/?s=%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%20%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A>

[com/?s=%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%20%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A](https://iraqi-forum2014.com/?s=%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%20%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A)

[D9%88%D8%B1%D9%8A](https://iraqi-forum2014.com/?s=%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%20%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A)

6. الزركوش، علياء حسين خلف، وطلال، محمد ليث، حاضنات الأعمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق، مجلة آفاق علمية، مجلد 9، عدد2، 2017:

<https://afak.cu-tamanrasset.dz/wp-content/uploads/2018/03/1-1.pdf>



7. الشتيوي، حسين فرج، دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية:

<http://www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/news/oadim/04.pdf>

8. الناصح، أحمد كامل حسين، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2008:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25992>

9. إيثار عبد الهادي، و سعدون محمد سلمان، دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية: تجارب عربية بالتركيز على التجربة العراقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 5:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=70298>

10. تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص تعريفى للدورة التاسعة للمنتدى بالمملكة الأردنية ، مايو 2017:

<http://www3.weforum.org/docs/Media/MENA17/startupsarabic.pdf>

11. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، صحيفة وقائع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الصادر عن البنك الدولي:

<https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/pdf/db2020/DB20-FS-MNA---arabic.pdf>

12. تقرير منتدى MIT لريادة الأعمال في العالم العربي المعنون: (12 عاماً من مسابقة منتدى MIT للشركات العربية الناشئة: إطلاق مؤشر نضوج ريادة الأعمال)، 2017:

<https://www.mitefarab.org/report/mitef-pan-arab-impact-report-ar.pdf>

13. زيدان، عمرو علاء الدين، دراسة ممتدة لمقررات وبرامج تعليم ريادة الأعمال في الخطط الدراسية لإدارة الأعمال في المنطقة العربية (2003-2013)، المجلة العربية للإدارة، مصر، مجلد 34، العدد 2، ديسمبر/كانون أول 2014:

[https://aja.journals.ekb.eg/article\\_19517\\_159398aacc107fee0ac333918c7547e2.pdf](https://aja.journals.ekb.eg/article_19517_159398aacc107fee0ac333918c7547e2.pdf)

14. سمير عبدالله، وآخرون، سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2014:  
<https://library.palestineconomy.ps/public/files/server/20151002111718-2.pdf>
15. سهاد عادل جاسم، تشخيص واقع الأنماط الريادية عند المرأة بالجامعة المستنصرية وعلاقتها ببعض الخصائص الشخصية، بحث استكشافي ميداني، 2015:  
<https://portal.arid.my/Publications/d1cdb108-d53a-46.doc>
16. عبد الفتاح، محمد زين العابدين، الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة السنة التحضيرية، جامعة الملك سعود واتجاهاتهم نحوها: دراسة ميدانية:  
[http://cfy.ksu.edu.sa/male/sites/py.ksu.edu.sa.male/files/images/6\\_0.pdf](http://cfy.ksu.edu.sa/male/sites/py.ksu.edu.sa.male/files/images/6_0.pdf)
- قيم ومؤشرات العراق ضمن قياس أنظمة أنشطة الأعمال وفق آخر دورة لجمع البيانات في مايو 2019:  
<https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploretopics/resolving-insolvency>
17. وثيقة برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات .. النهوض بالقطاع الخاص في العراق، ورشة كيف تبدأ مشروعك، اليوم الأول، منشورات مركز تنمية القطاع الخاص بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010:  
[http://www.psd-iraq.org/sites/default/files/How\\_to\\_Start\\_a\\_Business\\_IYI\\_Dec\\_2010.pdf](http://www.psd-iraq.org/sites/default/files/How_to_Start_a_Business_IYI_Dec_2010.pdf)
18. وثيقة معلومات المشروع الخاص بتعزيز إدماج الشباب العراقيين المتضررين من الصراعات، الصادرة عن البنك الدولي:  
<http://documents.worldbank.org/curated/en/240681489688040838/PIDC88654-PID-ARABIC-Concept-PUBLIC.docx>